المجتمع المدني في المملكة الأردنية الهاشمية ودوره في ترسيخ الديموقراطية

ا . م . د . نادية فاضل عباس فضلي

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية /جامعة بغداد

الملخص

تنتهج المملكة الاردنية الهاشمية نهجاً ديموقراطياً منذ ما يقارب العقدين من الزمن من اجل التمازج والتفاعل مع المجتمعات الديموقراطية في العالم الغربي، لذا انكبت على تنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية من أجل تحفيز المساءلة الديموقراطية والشفافية والنزاهة، والتعددية السياسية، وتعزيز دور المجتمع المدني في العقل الاردني، ومن المؤمل أن تسهم هذه الجهود في تعزيز تطور الأردن وازدهاره واستقراره على المنظور البعيد .

وتضمنت الإصلاحات السياسية على إقرار قوانين اللامركزية والبلديات المحلية، وتعديل قوانين الانتخابات والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، مع وضع استراتيجية النزاهة الوطنية لمكافحة الفساد وزيادة الشفافية، وترسيخ مفاهيم الحكم الرشيد كما أضافت وقللت أيضاً من شروط تنظيم المظاهرات العامة ، وعُدّت الانتخابات البرلمانية التي أجريت في العام ٢٠١٦ "ذات مصداقية" من قبل مراقبين دوليين، وأجريت هذه الانتخابات بعد التغييرات القانونية المهمة التي أثّرت على العملية الانتخابية من خلال تشكيل الأحزاب السياسية، وقوائم المرشحين، إلى إنشاء الدوائر الانتخابية واستمرت في الدورة الانتخابية في العام ٢٠١٧ لتغطية الانتخابات البلدية والانتخابات التاريخية على مستوى المحافظات، والتي استحدثت مجالس المحافظات للمرة الأولى وهو امر مهم جداً في المسار الديموقراطي، ولكن يبقى المجتمع المدني في الاردن في خطواته الاولى فهو بحاجة كبيرة لتفعيل مفاهيم الحريات والديموقراطية .

كلمات مفتاحية

المجتمع المدني، الاردن، الديموقراطية، الاصلاحات، النقابات والجمعيات.

Civil society in the Hashemite Kingdom of Jordan and its role in consolidating democracy

Asst. Prof. Dr. Nadia Fadil Abbas Fadle

Abstract

The Hashemite Kingdom of Jordan has been pursuing a democratic approach for nearly two decades in order to blend and interact with democratic societies in the Western world. Therefore, it has focused on implementing political and economic reforms in order to stimulate democratic accountability, transparency, integrity, and political pluralism, and to enhance the role of civil society in the Jordanian mind. It is hoped that these efforts will contribute to enhancing Jordan's development, prosperity and stability in the long term.

The political reforms included approving laws on decentralization and local municipalities, amending laws on elections, political parties and civil society, while developing a national integrity strategy to combat corruption and increase transparency, and consolidating the concepts of good governance. The reforms also added and reduced the conditions for organizing public demonstrations, and the parliamentary elections that were held in 2016 were considered “ “credible” by international observers, and these elections were held after important legal changes that affected the electoral process through the formation of political parties and lists of candidates, to the establishment of electoral districts and continued in the electoral cycle in the year 2017 to cover the municipal elections and the historic elections at the governorate level, which Provincial councils were created for the first time, which is a very important matter in the democratic process, but civil society in Jordan remains in its first steps, as it is in great need of activating the concepts of freedom and democracy.

Keywords

Civil society, Jordan, democracy, reforms, unions and associations

المقدمة

للمجتمع المدني في الاردن جذور عميقة، فقد بدأت بالتشكل منذ أوائل عقد العشرينيات من القرن الماضي من خلال تأسيس الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية، واسهمت عوامل أساسية في تأسيس الحياة السياسية في الاردن في حقبة الانتداب البريطاني منها نشأة الاحزاب والتنظيمات والجمعيات المدنية والنوادي وغيرها، وكان لها دور فاعل في النظام السياسي للمملكة الأردنية الهاشمية.

وصدر دستور الاردن في العام ١٩٥٢ والذي أقر حرية التعبير والرأي وحق الاجتماع وحرية الصحافة، فضلاً عن الحق في تأسيس الاحزاب السياسية وتكوين الجمعيات والنقابات، وتأسست أحزاب سياسية كثيرة مع تأسيس اتحاد العمال الاردنيين في العام ١٩٥٤ والذي ضم ما يقارب ٢٥ نقابة، وظهر في تلك الحقبة الاتحاد النسائي الاردني، ونادي السلام وغيرها وتطور العمل بمنظمات المجتمع المدني من خلال صدور قوانين تنظم عمل منظمات المجتمع المدني للعام ١٩٦٢ والعام ١٩٦٤ والذي تعلق بتنظيم عمل الأندية وجمعيات النفع العام والجمعيات التعاونية، وكان لها دور بإصلاح الوضع السياسي من خلال الحريات المدنية والسياسية وتطوير الحياة البرلمانية.

وتطور عمل المجتمع المدني في المملكة الأردنية الهاشمية منذ التسعينيات من القرن الماضي الى وقتنا الحاضر وارتبط عمله بتحولات سياسية وقيام الاردن بالإصلاحات والانفتاح السياسي وصدور الميثاق الوطني عام ١٩٩١ الذي وضع الاسس لتحقيق مصالحة بين الحكومة الأردنية وقوى المعارضة وازدادت عدد منظمات المجتمع المدني في الاردن خلال العقد الاخير ووصلت الى ما يقارب ٦٠٠٠ منظمة تطور عملها وفقاً لمعايير الديموقراطية وحقوق الانسان الدولية.

أهمية البحث

يتناول البحث أهمية المجتمع المدني في الحياة السياسية في الاردن بوصفه أحد المؤشرات المهمة للتحول الديمقراطي والذي يتضمن تطوير منظمات وجمعيات وهيئات مدنية تعمل ضمن المسار الديمقراطي وتعمل على رفع الوعي الفكري والثقافي والمهني للمواطنين، فضلاً عن تعزيز دور المرأة في العمل السياسي، ودور الشباب والنقابات العمالية والمطالبة بحقوقهم.

اشكاليه البحث

ينطلق البحث من تساؤلات عدة منها ما دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديموقراطي في الاردن منذ اصدار الميثاق الوطني في العام ١٩٩١ ؟ هل للمجتمع المدني في الاردن تأثير فاعل في صنع القرار السياسي ام وجودها شكلي كمظهر من مظاهر التحول الديموقراطي ؟ دور المؤسسة الملكية في الاردن في دعم المجتمع المدني ؟ وهل توجد تقييدات على عمل المجتمع المدني في الاردن ؟

فرضية البحث

ان المجتمع المدني في الاردن له دور مؤثر في الحياة السياسية الأردنية وهو مؤشر من مؤشرات التحول الديموقراطي لكن ما زال عمله لحد الان يحيطه التقييد والعقبات مما يؤدي الى تحوله الى فاعل أساس في المجتمع الاردني .

منهجية البحث

بما ان البحث يتناول المجتمع المدني في الاردن سيتم استخدام المنهج السوسيولوجي لدراسة طبيعة المجتمع هناك فهو المنهج الذي يقوم بدراسة القضايا السياسية من منظور اجتماعي يأخذ بعين الاعتبار الظواهر الاجتماعية في المجتمع المدني في الاردن، فضلاً عن دراسة الجماعات والنقابات والمنظمات المهنية والمجتمعية، كذلك سيتم استخدام المنهج الوظيفي الذي ينصب على دراسة وظائف المجتمع المدني في الاردن ومدى فاعليتها وتفاعل البيئة المحيطة بها مع هذه المنظمات .

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث أساسية، المبحث الاول تناول النشأة التاريخية لمنظمات المجتمع المدني في الاردن، اما المبحث الثاني فتناول دور منظمات المجتمع المدني في الحياة العامة في الاردن ومحددات عملها ، اما المبحث الثالث فتناول المجتمع المدني في الاردن ودوره في ترسيخ الديموقراطية والمعوقات التي تواجه ومستقبله .

المبحث الاول

اولاً . النشأة التاريخية لمنظمات المجتمع المدني في الاردن

تأسست دولة الاردن في نيسان من العام ١٩٢١، وجاء تأسيسها نتيجة تقاسم المشرق العربي والذي كان تحت سيطرة الدولة العثمانية بين بريطانيا وفرنسا، وعند نهاية الحرب العالمية الاولى أصبح الاردن تحت سلطة الانتداب البريطاني مع منحها الحكم الذاتي حتى حصوله على الاستقلال في آيار ١٩٤٦، وكان المجتمع المدني قد بدأ بالتبلور نتيجة للحروب والنزاعات والاحداث السياسية التي شهدتها المنطقة، وأعيد تشكيل حدوده وبنيته السكانية في ضوء الحروب العربية الإسرائيلية في عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ [١].

والمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تتضمن المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة وهذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراخي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف [٢].

وما يمكن التأكيد عليه أن قيام المجتمع المدني يعني الاعتراف المتبادل بين الدولة من جهة والمجتمع المدني من جهة أخرى، بمعنى مشروعية حقه في العمل ومزاولة انشطته كافة دون معوقات وضمن مجالات محددة ومعلومات وضمن أهليته واختصاصه حتى أن هذه المجالات تشمل الجانب السياسي [٣].

واذا ما عدنا الى المسار التاريخي للمجتمع المدني الاردني نجد انه ظهر منذ العشرينيات من القرن الماضي من خلال تشكيل العديد من الاحزاب السياسية مثل ((حزب الشعب الاردني)) في العام ١٩٢٧، والحزب الحر المعتدل في العام ١٩٣٠ وحزب التضامن الاردني في العام ١٩٣٣ وحزب الاخاء، الاردني كما انشئت صحف عديدة كصحيفة الشرق العربي في العام ١٩٢١ وصحيفة الشريعة في العام ١٩٣٦ وصحيفة الميثاق في العام ١٩٣٣ وصحيفة الاردن في العام ١٩٣٣، وكانت هذه الصحف تتعرض للمنع والمضايقات من قبل السلطات البريطانية، ثم ظهرت اول نقابة مهنية في العام ١٩٤٤ مثل تجمع الاطباء والصيادلة الاردنيين، وقد كانت مختلف تنظيمات المجتمع المدني تهتم وتركز على مقاومة الانتداب

البريطاني والسعي لتحقيق الاستقلال والاهتمام بالقضية الفلسطينية كقضية مركزية، ومقاومة المشاريع الصهيونية مع المطالبة بإجراء اصلاحات سياسية [٤] .

وعند الاعلان عن استقلال الاردن في آذار ١٩٤٦، أصدر الملك «عبد الله» قراراً بالتخلي عن الإمارة وتأسيس المملكة الأردنية الهاشمية في العام ١٩٤٩، إذ جاء هذا الاعلان لتوحيد الضفة الغربية وقطاع غزة مع شرقي الاردن، ثم تبعها صدور دستور العام ١٩٥٢ الذي أكد على القضايا الآتية [٥] .

١. حرية الرأي

٢. حرية الصحافة

٣. حق الاجتماع

٤. الحق في تأسيس الجمعيات

٥. الحق في تأسيس الاحزاب السياسية

٦. الحق في تشكيل النقابات

كما ظهرت منظمات مدنية وتأسيس اتحاد العمال الاردني في العام ١٩٥٤ الذي ضم ٢٥ نقابة، وظهرت ايضاً جمعيات ثقافية في الخمسينيات من القرن الماضي مثل روابط المعلمين والمعلمات كما تأسّست في المدة ذاتها الاتحاد النسائي الاردني ثم ظهرت الجمعية الطلابية في العام ١٩٦٣، وطيلة حقبة الستينيات والسبعينيات الى العام ١٩٨٩ عانى المجتمع المدني من الضعف وعدم الفاعلية مما فتح المجال لهيمنة البنى العشائرية والبنى الاجتماعية التقليدية على العمل السياسي [٦] .

ثانياً . المراحل التي مر بها المجتمع المدني في الاردن

١. **المرحلة الأولى**. وهي مرحلة التأسيس من العام ١٩٢١– ١٩٤٨ وهي مرحلة تأسيس الدولة الأردنية، وتميزت بوجود بنية اجتماعية واقتصادية وسياسية مضطربة وضعيفة، وكان المجتمع الاردني يتميز

بسمات التقليدية للأبوية والدينية والعائلية، وهيمنة بريطانيا على الاردن بموجب المعاهدة البريطانية-الأردنية وكما رأينا سابقاً وبقي هذا الحال الى أن تم استقلال الاردن في العام ١٩٤٦ .

٢. **المرحلة الثانية**. مرحلة ما بعد الاستقلال ما بين(١٩٤٨- ١٩٥٨) تميزت المرحلة بالحرب العربية - الاسرائيلية في العام ١٩٤٨ وحدثت تغييرات تعلقت بفقدان ما يقارب ٨٠% من الاراضي الفلسطينية ونزوح الالاف من الفلسطينيين الى الاردن وتضاعف عدد السكان بشكل ملحوظ، وحدثت تغيير في الديموغرافية في المجتمع الاردني وصدر دستور الاردن للعام ١٩٥٢ وكما وضحنا سابقاً، وارتفعت عدد الجمعيات الى ما يقارب ١٩٩ جمعية بعد ان كانت ٥٠ جمعية وهو عدد كبير، وظهرت تنظيمات جديدة مثل تنظيم جهود الإغاثة والعون الصحي للاجئين واتحاد النساء العربيات وغيرها من تنظيمات المجتمع المدني .

٣. **المرحلة الثالثة**. مرحلة التذبذب ما بين (١٩٥٨-١٩٦٨) وشهدت هذه المرحلة غياب الاحزاب السياسية بعد تجميد العمل بقانون الاحزاب وفرض الاحكام العرفية مما أثر بشكل واضح على البنى المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني، كما غابت التنظيمات النسوية والطلابية وبعض النقابات العمالية، الا ان النقابات المهنية زاد عددها بعد تأسيس نقابة المهندسين في العام ١٩٥٨ ونقابة المهندسين الزراعيين في العام ١٩٦٦ واستطاعت النقابات بالقيام بأدوار سياسية نتيجة لغياب الاحزاب السياسية .

٤. **المرحلة الرابعة**. مرحلة الضمور والاختفاء ما بين(١٩٦٧-١٩٨٩) إذ تأثر المجتمع المدني بهزيمة العرب في حرب حزيران في العام ١٩٦٧ وبالظروف السياسية السائدة آنذاك وفقدان الضفة الغربية، كما ظهرت حركات المقاومة والمطالبة بتحرير فلسطين، وأقدمت الاحزاب السياسية بعد تجميد عملها على الانخراط في هذه الحركات وتأثر المجتمع المدني، وفي العام ١٩٧٤ اعترف العالم العربي بمنظمة التحرير الفلسطينية مما شكل أجواء غير مريحة للمجتمع المدني وأدت به الى الدخول بصدامات مع السلطات الحكومية وفي العام ١٩٨٨ صدر قرار فك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية [٧] .

٥. **المرحلة الخامسة**. مرحلة التطور من العام(١٩٨٩- ٢٠٠٠) إذ شهدت هذه المرحلة انفتاحاً سياسياً واجراء انتخابات نيابية وعودة الحياة البرلمانية وانهاء الاحكام العرفية، والانفتاح السياسي تجاه قوى المعارضة ومنظمات المجتمع المدني وما ميز هذه المرحلة نوعية ظهور منظمات مدنية مثل منظمات حقوق

الانسان والتنمية الديموقراطية وجمعيات حماية البيئة ومراكز الدراسات والابحاث واتخذت الحكومة الأردنية في العام ١٩٨٩ سلسلة من إجراءات التهدئة والانفتاح السياسي على منظمات المجتمع المدني وتم رفع القيود والموانع عن الصحافة، وسمحت للأحزاب المحظورة بأن يتقدم مرشحوها للانتخابات النيابية ثم صدر قانون الاحزاب في العام ١٩٩٢ الذي يعد خطوة كبيرة في عمل منظمات المجتمع المدني التي منحتها السلطة الأردنية لها .

٦. **المرحلة السادسة.** مرحلة مواكبة العصر ما بين (٢٠٠٠– ٢٠١٠) وما زالت مستمرة في حقبة الملك عبد الله الثاني، اذ بعد وفاه والده الملك «الحسين بن طلال» حظيت منظمات المجتمع المدني في هذه المرحلة باهتمام كبير، وقد ركز الملك «عبد الله الثاني» بخطاباته الاعلامية على أهمية منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية المستدامة وتطور المجتمع الاردني، ودخلت الاردن في العديد من المعاهدات والاتفاقيات السياسية والاقتصادية الدولية وعملت على تقوية العمل مع المؤسسات الدولية مما أسهم في توفير بيئة داخلية وخارجية مساندة لمنظمات المجتمع المدني إذ أن غالبية الاتفاقيات الدولية تضمنت ضرورة اشراك منظمات المجتمع المدني في ادارة شؤون الدولة والاهتمام بمختلف شرائح المجتمع الاردني[٨] .

وتم تضمين حق الاردنيين في تشكيل المنظمات المدنية طبقاً لقانون الجمعيات والمؤسسات للعام ١٩٩٦، والذي يمنع استخدام الجمعيات لمصلحة اية منظمة حزبية، وتأسست حينها العديد من التنظيمات والاتحادات مثل الاتحاد الاردني لغرف التجارة وغرفة تجارة عمان والاتحاد العام للنقابات المهنية الأردنية ونقابة المهندسين الاردنيين وجميعها منظمات أهلية، كما هناك ١٣ منظمة مهنية شكلت قوى مؤثرة في السياسة الأردنية ، كما كفل الدستور الاردني حرية الاجتماع والتعبير في حدود القانون الدستور الاردني طبقاً للمادة ١٦ للعام ١٩٥٢ ونظم قانون الاحزاب السياسية الاردني لعام ١٩٩٢ والذي حل محل قانون ١٩٥٥ الاطار الذي تنشط ضمنه الاحزاب السياسية الأردنية[٩] .

ومما يمكن الإشارة اليه أن ملك الاردن «عبد الله الثاني» كان قد أطلق في تشرين الاول ٢٠٠٢ عبارة "الاردن أولاً" وكان يهدف الى أن يدمج المواطنين في نسيج اجتماعي موحد ينمي حس الوطنية وافتخارهم بهويتهم الاردنية العربية والاسلامية ودعت الحملة مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص الى زيادة مشاركتهم في بناء الدولة الحديثة من خلال تركيزهم على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

ومحاربة البطالة وتحسين المستوى المعيشي للمواطن الاردني، كما دعت الحملة الى خلق جو من الديموقراطية والتسامح وقبول الآخر، إذ يعامل المواطنون بكرامة ومساواة كما تعزز الحريات العامة ويتم الالتزام بمبادئ الشفافية والمحاسبة، واقرت حصة للنساء "الكوتا" في الانتخابات النيابية في حزيران من العام ٢٠٠٣ كما تم صياغة قانون جديد مؤقت للجنسية في تشرين الثاني من العام ٢٠٠٢ والذي يعطي للمرأة الاردنية الحق بمنح جنسيتها لأطفالها (١٠).

وعند الحديث عن المجتمع المدني في الاردن لا يمكن تجاهل علاقة الدولة بالصحافة وقوانينها التي تنظم حرية التعبير والتي لها علاقه وثيقة مع المشاركة السياسية وشفافية الحكم، فالمطبوعات في الاردن يجب أن ترخص من قبل الحكومة، وهذا ما اثار قلق جماعات الضغط السياسي في العام ١٩٩٩ عقب نداء الملك عبد الله الثاني لتحقيق قدر أكبر من الانفتاح، قامت لجنة شكلت في دائرة الصحافة والمطبوعات والاعلام التابعة لوزارة الثقافة والاعلام بشطب مئات الكتب والمنشورات من لائحة الرقابة على المطبوعات، وأقر مجلس النواب الاردني في ٢١ /آذار ٢٠٠٧ مشروع قانون المطبوعات والنشر المحال عليه من الحكومة وأكد القانون الجديد اصلاحات العام ١٩٩٩ من حيث تراجع مجلس النواب عن مسودة القانون التي أقرها في الاول من آذار ٢٠٠٧ والتي سمحت بحبس الصحفيين في حال نشرهم اشاعات كاذبة وغير حقيقية مزيفة بحق الاخرين وجاء تراجع مجلس النواب نتيجة لاحتجاجات واعتصامات نقابة الصحفيين، كما أصدر ديوان التشريع في رئاسة الوزراء قراراً في ٢٣ ايلول من العام ٢٠٠٧ وعد فيه المواقع الالكترونية الصحافية والصحافة الالكترونية مكملة للصحافة المكتوبة وتخضع للتدقيق وتخضع لقانون النشر والمطبوعات (١١).

وما يمكن الإشارة إليه أن المملكة الأردنية كانت قد راجعت مرتين قانون الجمعيات الأهلية في العام ٢٠٠٨ وفي العام ٢٠٠٩، وشددت من القيود المفروضة على حرية منظمات المجتمع المدني (١٢).

في ضوء ما تقدم نجد أن المجتمع المدني في الاردن كان قد نشأ مع تأسيس دولة الاردن في العام ١٩٢١ بمعنى أنه قديم نسبياً ورافق ظهور المجتمع المدني احداثاً كبيرة شهدتها الاردن على الصعيد الداخلي والخارجي، وكان هدف هذه التنظيمات المدنية مواجهة قوات الانتداب البريطاني والحصول على الاستقلال الذي تم بالفعل في العام ١٩٤٦، وتعقد دور هذه التنظيمات وانصب والاهتمام على القضية الفلسطينية وقيام الكيان الصهيوني في العام ١٩٤٧ وما احدثه من تغيير في المنطقة وشكل خطورة على دول المنطقة والتي تبلور فكر هذه المنظمات على مواجهه الصهاينة والمطالبة بتحرير فلسطين خاصة بعد هزيمة

العام ١٩٦٧، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطيني كممثل شرعي للفلسطينيين وتطور عملها بحقبة حكم الملك "الحسين بن طلال" وولده الملك "عبد الله الثاني"، فقد كان للأخير دور في فسح العمل النسبي لتنظيمات المجتمع المدني ولكن وفق قوانين وشروط وبما تفرضه طبيعة المرحلة السياسية .

المبحث الثاني

دور منظمات المجتمع المدني في الحياة العامة في الاردن ومحددات عملها

يعد الحق في حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني من أهم الحقوق المتضمنة بالمواثيق الدولية والدساتير الداخلية للدول في العالم، فحرية تأسيس مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني يفسح المجال لجميع الافراد في الدفاع عن حقوق الانسان بما يضمن الحقوق المدنية والسياسية وفيما يأتي التطرق لدور منظمات المجتمع المدني وعملها ومحدداته ضمن المرتكزات الاتية:

اولاً. موقف الدستور الاردني في الحق بتشكيل مؤسسات المجتمع المدني

لقد أكد الدستور الاردني لعام ١٩٥٢ وفقا للمادة (١٦) على ما يأتي:

١. للأردنيين حق الاجتماع ضمن حدود القانون.

٢. للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والاحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور.

٣. ينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات والاحزاب السياسية ومراقبة مواردها [١٣].

كما نصت المادة ٢٣ من الدستور الاردني على أن العمل حق لجميع المواطنين وينص على تنظيم نقابي حر ضمن حدود القانون [١٤]، وطبقاً للدستور الأردني فانه كفل للأردنيين الحق في حرية تأليف مؤسسات المجتمع المدني دون أن يتجاوز ذلك ليطال الاجانب المقيمين في اراضي المملكة، وهذا يعني مخالفة للمبادئ التي جاءت في الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كما اشترط الدستور أن تكون الغاية من ممارسة الحق في تأليف مؤسسات المجتمع المدني مشروعة من خلال وسائل سلمية وذات نظم لا تخالف الدستور، وهذه القيود تنسجم الى حد ما مع المعايير التي أقرت الاتفاقات الدولية المنظمة لحقوق الانسان وخاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وقد منحت تقييد ممارسة هذا الحق بهدف صيانة النظام العام والصحة العامة ولحماية حقوق الغير، وكفل الدستور الاردني امر تأسيس مؤسسات المجتمع المدني ومراقبة مواردها الى القانون الذي يقتصر دوره على الجانب التنظيمي

فقط، دون ان تمس بجوهر ممارسة هذا الحق وبشكل يسمح للأفراد ممارسة الحق بطريقة لا تفرغه من مضمونة الحقيقي [١٥].

وطبقاً للدستور الاردني جاءت مكونات المجتمع المدني لتشمل [١٦]:

١. الاحزاب السياسية.
٢. الجمعيات الاجتماعية والخيرية.
٣. النقابات المهنية.
٤. الروابط والهيئات الثقافية.
٥. منظمات البيئة.
٦. الأندية الرياضية والشبابية.
٧. منظمات حقوق الانسان والتنمية الديموقراطية.
٨. المنظمات النسائية.
٩. النقابات العمالية.
١٠. منظمات أصحاب العمل.
١١. جمعيات الحماية والرعاية الصحية.
١٢. مؤسسات النفع العام.

وتظهر أهمية منظمات المجتمع المدني في الاردن من خلال ميزتها بتمتعها بالاستقلال وتعدد مصادر قوتها البشرية والمادية مع توفر نظام ديموقراطي اجتماعي حديث يسمح بنشاطها ويحمي عملها، كما يوجد في الاردن ما يقارب ١٢ فئة من التنظيمات الاجتماعية التي تعكس بنية المجتمع المدني في الاردن، وتضم في

هيكلها ٢٠٠٠ منظمة فيما يصل عدد اعضائها الى حوالي ٨٠٠,٠٠٠ شخص وما ميز هذه التنظيمات المدنية انتشارها في كل القرى والمدن والمحافظات الأردنية.

وما يمكن الإشارة إليه أن المنظمات والنقابات المهنية الأردنية مارست دورها السياسي ضمن بيئة سياسية واجتماعية، وتوصف العلاقة بين السلطة السياسية أو الدولة في الاردن بالمجتمع المدني بأنها علاقة غير وثيقة بشكل كامل، بمعنى ان الترابط بين الدولة والمجتمع المدني الاردني ضعيف جدا وهي على عكس العلاقة الطبيعية المفترضة بين الدولة والمجتمع المدني بسبب اعتماد الدولة في الاردن على أحد الاسباب في وجودها، لذلك فهي ليست بحاجة لمثل هذا الترابط مع المجتمع المدني (١٧).

كما أسهمت النقابات المهنية بدور واضح في عملية التعبير عن المصالح للمواطنين وخلق الوعي السياسي حولها من خلال تنظيم العديد من المحاضرات والندوات العامة، وقد ارتبطت الاخيرة بطبيعة المهنة لكل نقابة وخاصة نقابة المهندسين، إذ أن الاخيرة نظمت العديد من المحاضرات السياسية الفاعلة (١٨).

ثانياً. دور مؤسسات المجتمع المدني في الحياة العامة

تعمل منظمات المجتمع المدني في الاردن بشكل منظم وعلى مستويات مختلفة أي مستويات وطنية ودون الوطنية وعلى مستوى المجتمع أي القاعدة الشعبية، ومنظمات المجتمع المدني هي احدى المؤسسات التي ترتبط بعملية صنع القرار وتعد من الوسائل التي يتخذها الافراد من أجل التعبير عن مصالحهم وتوسيع مشاركتهم السياسية فتمارس هذه المنظمات دورا سياسيا لا يقل عن الدور الذي تقوم به مؤسسات الدولة الرسمية، إذ أن عناصر النظام السياسي تتجسد باتجاهين الاول يتمثل بالسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والاتجاه الثاني والذي نركز عليه في بحثنا هو الاتجاه غير الرسمي المتمثل بالمجتمع المدني والاحزاب السياسية والنقابات المهنية والجمعيات الخيرية ومنظمات حقوق الانسان (١٩)، وفي معرض بحثنا سيتم التركيز على المجتمع المدني والنقابات والجمعيات المرتبطة به.

وما يمكن تأشيره قانون الجمعيات الاردني رقم ٥١ للعام ٢٠٠٨ فالدستور الاردني كفل الحق بتأسيس المنظمات المدنية، الا أن القوانين والأنظمة التي صدرت لتنظيم المجتمع المدني كانت قد قيدت ممارسة هذا الحق وتمثلت هذه القوانين بقانون الجمعيات وقانون العمل وقانون الشركات وقوانين خاصة، وهي تخالف

المعايير الدولية ويذكر ان الدستور حصر الحق بالأردنيين فقط الا أن القوانين المتعلقة بهذا الحق كانت قد سمحت لغير الاردنيين بتأسيس الجمعيات ضمن شروط محددة، إذ سمح قانون الجمعيات رقم ٥١ للعام ٢٠٠٨ وتعديلاته النافذ لغير الاردنيين بتأسيس جمعية شريطة الحصول على موافقة رئيس الوزراء وهذا ما يخالف المعايير الدولية التي منحت الحق لكل فرد ولم تحدد الجنسية، مع العلم لا يوجد ما يمنع غير الاردنيين قانونياً من الانتساب للجمعيات والنقابات العمالية كأحد منظمات المجمع المدني ولكن ليس الاسهام في تأسيسها أو المشاركة في الترشح والانتخاب حصراً [٢٠].

كما نص قانون الجمعيات السابق وتعديلاته للعام ٢٠٠٩ على انه يمكن لمجموعة من سبعة مواطنين أردنيين أو أكثر تكوين جمعية وتسجيلها وفقاً لأحكام قانون الجمعيات ابتداء من العام ٢٠٠٨، وحدد القانون أربع شروط يجب ان تتوفر بالمواطن الذي يرغب بتكوين جمعية وهي [٢١]:

١. أن يكون أردني الجنسية.
٢. يجب أن يكون العمر ١٨ عاماً أو أكبر من ذلك وليس أصغر.
٣. يجب أن يتمتع الشخص بالكفاءة القانونية.
٤. يجب أن لا يكون لديه أدلة جنائية.

وكانت الحكومة الأردنية قد رفضت تسجيل العديد من الجمعيات دون ابداء اسباب مثل جمعية الاردنيات المتزوجات من غير الاردنيين، والجمعية الملكية الأردنية للتقاعد الى جانب رفضها تأسيس جمعية لمتقاعدي وكالة الامم المتحدة للإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الاوسط الاونروا في العام ٢٠١٩.

وما يمكن الحديث عنه هو تصنيف بسيط لمكونات المجتمع المدني في الاردن لتشمل [٢٢].

اولاً. الاحزاب السياسية. وتعد من أهم تنظيمات المجتمع المدني في الاردن، ذلك لأنها تشارك على المستوى الكمي في الكم العددي للتنظيمات المدنية، وهي تمثل على المستوى الوظيفي قناة لوصول المجتمع المدني الى السلطة التشريعية، الامر الذي يمكنها من تأدية دور فاعل في العملية السياسية، وتكمن أهمية

الاحزاب السياسية في تنوع مشاريعها الأيديولوجية والفكرية من خلال تصنيفها على ثلاثة تيارات، فهناك أحزاب إسلامية تضم حزب جبهة العمل الاسلامي الذي تأسس في العام ١٩٩٢، وحزب الوسط الاسلامي الذي تأسس في العام ٢٠٠١ والحركة الاسلامية الديموقراطية وهناك احزاب يسارية مثل حزب الشعب الديموقراطي وحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي والحزب التقدمي الاردني . . . . . الخ من احزاب كثيرة ومتنوعة .

ثانياً . النقابات المهنية والعمالية . يعد العمل النقابي مترسخ في الاردن منذ حقبة الخمسينيات من القرن الماضي، إذ أكد دستور العام ١٩٥٢ والقانون رقم (٣٥) لعام ١٩٥٣ الخاص بالاتحادات المهنية على حق العمال والمهنيين تكوين اتحادات خاصة بهم والذي تأسس بالعام ١٩٥٤ وتكمن أهمية النقابات العمالية والمهنية في أنها تسهم في إغنائه الكمي والنوعي وتسهم في توفير الإطار المؤسسي والتنظيمي لفئة العمال والمهنيين عندما يتعلق الامر بالدفاع عن مصالحهم وتلبيه احتياجاتهم وممارسة حقوقهم النيابية [٢٣] .

ثالثاً . الاتحادات والجمعيات النسائية . تسهم النساء بشكل كبير في المجتمع المدني من خلال الاتحادات النسائية وأبرزها الاتحاد النسائي الاردني الذي تأسس في العام ١٩٨١، وهو يضم مختلف المنظمات النسائية واتحاد المرأة الاردنية الذي بدأ عمله في العام ١٩٤٥، ومركز "الأميرة بسمة" للمعلومات التي تأسس في العام ١٩٩٦، ورابطة النساء الديموقراطيات وتسهم الاتحادات النسائية في التنوع البنيوي للمجتمع المدني الاردني، وتوفر المجال التنظيمي للمرأة الأردنية من اجل المشاركة في العمل المدني والدفاع عن حقوقها وايصال مطالبها الى مركز صنع القرار .

رابعاً . الجمعيات والهيئات الثقافية . وتتكون من مختلف الأندية والمنتديات والجمعيات التي لها اهتمامات ثقافية، وتم تنظيم عملها بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية لعام ١٩٦٦ وهي تابعة لوزارة الثقافة من حيث الترخيص والاشراف على سبيل المثال اتحاد الكتاب الاردنيين وجمعية النقاد الاردنيين ونقابة الفنانين الاردنيين واتحاد الناشرين الاردنيين وجمعية الدراسات الإسلامية ومركز عمال للدراسات والابحاث والمركز العربي للدراسات السياسية، وتسهم بشكل كبير في التنوع الثقافي للأردن وتمثل النسيج الاجتماعي للمجتمع فبعضها يمثل العنصر الفلسطيني كجمعية الحنونة للثقافة والفنون والادب الشعبي وهناك جمعيات تمثل الأقلية الشركسية وجمعية الاهلي للفلكلور الشركسي [٢٤] .

خامساً . الجمعيات الخيرية الاهلية . الجمعيات الخيرية والأهلية وتمثل الجمعيات الخيرية والتطوعية التي تأسست بشكل مستقل عن الحكومة ونظم عملها بموجب القانون رقم ٣٣ لعام ١٩٦٦ وتسعى هذه الجمعيات الى تحقيق اهداف انسانية تتمثل في تقديم الخدمات لفئات اجتماعية معينة مثل رعاية الطفولة ومحو الامية . . . . . الخ ووظيفتها تقديم الخدمات والتضامن الاجتماعي .

سادساً : الأندية الشبابية . ويقصد بها الأندية التي تهتم بفئة الشباب سواء أكانت رياضية أم ثقافية أم اجتماعية وتنشط هذه الأندية تحت مسؤولية وزارة الشباب مثل رابطة الشبيبة الديموقراطية ومنتدى الشباب العربي والاتحاد الوطني للشباب الاردن مع اتحاد الشباب الديموقراطي الاردني .

وهناك أدوار متعددة تقوم بها منظمات المجتمع المدني في الاردن كلاً حسب تخصصها [٢٥]:

❖ **في مجال حقوق الانسان .** بشكل عام يعد المجتمع المدني في الاردن من أهم مكونات الدولة الأردنية، فهو يؤدي دوراً رئيساً في دعم وتطوير السياسات العامة وخاصة في القضايا التي تتعلق بالحقوق والحريات الأساسية للمواطن اذ تقع على عاتق المجال المدني مسؤوليات مهمة منها :

١ . التوعية والتثقيف بالحقوق والحريات الأساسية .

٢ . الرصد وتوثيق الانتهاكات على حقوق الانسان .

٣ . حماية حقوق الانسان وحرياته .

٤ . الرعاية بأشكالها كافة .

وللحكومة الأردنية دور في دعم منظمات المجتمع المدني، إذ يجب أن تقوم الحكومة بدورها في تحسين بيئة العمل ودعم مؤسسات المجتمع المدني كي تحقق اهدافها وغاياتها ومن اهم الواجبات التي تؤديها الحكومة [٢٦]:

١ . تحسين بيئة العمل داخل مؤسسات المجتمع المدني نفسها عن طريق توفير تشريعات تتلاءم مع قدرات مؤسسات المجتمع المدني الاردني وتوفير الدعم المالي والتقني والفني للقيام بمهماتها في حماية حقوق الانسان .

٢. تعزيز الثقة بينها وبين مؤسسات المجتمع المدني من خلال مأسسة الحوار والشراكة بينهما وتوفير سبل الدعم كافة لإطار عمل مجمع المدني في حماية حقوق الانسان.

٣. توفير فرص العمل داخل مؤسسات المجتمع المدني.

٤. خلق تشريعات تضمن بسهولة تحرك وعمل مؤسسات المجتمع المدني خاصة لفئات الشباب.

٥. إحداث التكامل بين دور الحكومة الأردنية ودور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق الانسان من خلال الاخذ بجدية بتقارير مؤسسات المجتمع المدني حول حالة حقوق الانسان في الاردن، والشراكة في بناء برامج وطنية فعالة تعمل على تعزيز حقوق الانسان وتحسينها على أرض الواقع.

٦. تمكين وتعزيز منظمات المجتمع المدني في التعامل مع هذه الادوات لتستطيع حماية حقوق الانسان.

٧. الاعتراف بوجود الانتهاكات وتأصيل فكرة عدم الافلات من العقوبة والقانون بالمقابل هناك أدوار تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني في الاردن وهي كالاتي [٢٧]:

أ. تعزيز الحريات العامة مع مراجعة شاملة لجميع التشريعات التي تحد من حرية المجتمع الاهلي ومؤسسات المجتمع المدني

ب. يجب فتح الحوار مع المجتمع الاهلي وتوعيته بأهمية الحريات والحقوق

ج. وجوب عمل الحكومة الأردنية على حماية الحريات من خلال العودة الى الدستور ونصوصه.

د. تعديل القانون المتعلق بالجمعيات والاحزاب بما يتناسب مع التزامات الاردن الدولية وطبقاً للمواثيق الدولية.

هـ. خلق الثقافة المجتمعية حول اهمية العمل الجماعي من خلال العمل على تعديل المناهج المدرسية لتشجيع الطلاب على العمل الجماعي والحزبي.

و. المشاركة في صنع القرار.

ز. عدم اقتصار المشاركة السياسية على النخبة بل شمولها جميع شرائح المجتمع.

ح. رفع صوت المرأة في اماكن صنع القرار في الدولة وخاصة بالقضايا السياسية والقضايا التي تمس المرأة.

ط. توحيد المرجعية في تشريع الحريات.

ي. دسترة الاتفاقيات وتطوير القضاء.

ك. توعية المرأة بحقوقها القانونية.

ل. الغاء التشريعات التي تنطوي على تمييز ضد المرأة.

م. توعيه المجتمع المدني بضرورة فهمه للدور الفاعل للمرأة وحقوقها.

ن. المساواة في الأجور.

س. العدالة في توزيع الوظائف والعمل.

ع. استثمار الكفاءات الموجودة في الاردن بدلاً من الاعتماد على الايدي العاملة من الخارج.

ثالثاً: تمويل مؤسسات المجتمع المدني في الاردن

تعاني المملكة الأردنية الهاشمية شأنها كشأن باقي الدول في نطاق دول الشرق الاوسط من ظروف مادية معقدة، نظراً لما مرت وتمر بها هذه الدول من نزاعات وحروب وكوارث طبيعية، هذا جعل الدول تبحث عن المساعدة للخروج من الازمات ومنها الاردن للحصول على تمويل لسد العجز في ميزانيتها او لتلبية حاجات المواطنين وتنقسم مصادر التمويل لمؤسسات المجتمع المدني في الاردن الى قسمين اساسيين:

القسم الأول. التمويل الداخلي. انه مجموعة من الموارد المالية التي تستطيع المؤسسة أو المنظمة الحصول عليها عن طريق عملياتها الجارية أو من مصادر عرضية كالتبرعات دون اللجوء الى مصادر خارجية، ومن خصائصها انها تبقى لمدة طويلة في خدمة المؤسسة او المنظمة اذ يتم رصدها لتغطية الاحتياجات المالية

الواجبة التنفيذ لتسديد الديون وتنفيذ الاستثمارات الرأسمالية وزيادة رأس المال العامل ويمكن تقسيمة الى[٢٨]:

١. الادخارات الاختيارية: هي تلك الادخارات التي يقبل بها الافراد والمشروعات طواعية واختياراً وتتمثل بمدخرات القطاع العائلي يعني الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الانفاق على اوجه الاستهلاك المختلفة مثل مدخرات التقاعد كأقساط التأمين والمعاشات والودائع في البنوك وصناديق التوفير والاستثمار المباشر في اختيار الاراضي وشرائها .

٢. مدخرات قطاع الاعمال: ويقصد بها جميع الانشطة الانتاجية التي تسعى الى تحقيق الارباح من مبيعاتها التي تشكل بدورها مصدراً للمدخرات .

القسم الثاني . التمويل الخارجي . تعد مصادر التمويل الخارجي مصدراً من مصادر التحديات التي تواجه الدولة فهناك ما بين مؤيد ومعارض، فهناك من يؤيد التمويل من قبل الحلفاء والاصدقاء والشركاء سواء أكانوا دولاً أم احزاباً أم مؤسسات وهناك من يؤيد التمويل الخارجي لدوافع شخصية وفردية وكفرصة لمشروع اثماري شخصي وهؤلاء لا يهمهم المجال الذين يستثمرون فيه ولا الفائدة المتوخاة التي يمكن ان يعود بها المشروع على المجتمع، ولذلك لا يهمهم من هي الجهة الممولة ولا اهدافها ولا يتحفظون على أي شرط من شروطها انطلاقاً من مبدأ الغاية تبرر الوسيلة وهذا الموضوع فيه خطورة على الامن القومي للبلد[٢٩] .

ومنظمات المجتمع المدني في الاردن تواجه بعقبات سواء أكانت قانونية أم إدارية فيما يتعلق بمحاولة الحصول على التمويل، اذ يشترط وجود قرار تنظيمي مثل الذي صدر في العام ١٩٥٧ والذي نص على ضرورة حصول منظمات المجتمع المدني على موافقة وزارة التنمية الاجتماعية قبل جمع التبرعات من العامة أي المواطنين، فضلاً عن ذلك تقوم منظمات المجتمع المدني بجمع التبرعات من العامة مرتين سنوياً ، ومن اجل الحصول على التمويل من خارج الاردن او من جهة غير اردنية يشترط قانون رقم ٥١ على المنظمات تقديم طلب الموافقة والحصول عليها من مجلس الوزراء في الاردن ، وقد تتطلب بعض طلبات الحصول على التمويل موافقة وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة التنمية السياسي، وزارة الداخلية، وفي بعض الاحيان قد تقوم دائرة المخابرات العامة ضمن وزارة الداخلية باستدعاء ممثلي منظمات المجتمع المدني لسؤالهم عن

التمويل ومصادره وهو امر مهم بطبيعة الحال، كما ان تلقي التمويل للقيام بأنشطة اللاجئين السوريين يتطلب الحصول على المزيد من الموافقات من نظام ادارة المعلومات الاردني الخاص بالأزمة السورية[٣٠] .

وما يمكننا الإشارة اليه ان منظمات ومؤسسات المجتمع المدني في الاردن لها اهميتها المجتمعية والسياسية منذ قيام الدولة الأردنية في العام ١٩٢١ والى يومنا هذا، وظهرت أهمية الضفة الغربية الى الاردن في العام ١٩٤٨ ،مع ازدياد عدد السكان وكثرة المشكلات والازمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ودخول الاردن الى النظام الرأسمالي العالمي واقرار التشريعات المتعلقة بعمل المؤسسات المدنية، فأدت الى ظهور الجمعيات والأندية الثقافية والاجتماعية منحدرة من جذور اسلامية وارثوذكسية تكمن اهميتها الكبيرة في عملية صنع القرار السياسي في الاردن واختلف دورها تبعاً لقوتها وتمويلها ودعمها داخلياً كان ام خارجياً، فالتنظيمات المدنية في الاردن اهمية كبيرة في صنع القرار السياسي وبلورة الرأي العام الاردني اتجاه القضايا المصيرية التي تمس الامن القومي للأردن .

المبحث الثالث

المجتمع المدني في الاردن ودورة في ترسيخ الديموقراطية والمعوقات التي تواجه ومستقبله

مما لا يمكن إغفاله أن لمؤسسات المجتمع المدني اهمية كبيرة في الاردن بعدها واحدة من أهم الحلقات الفعالة في إحداث التغيير في المجتمع، فعن طريق هذه التنظيمات المدنية ينهض المجتمع ويكون على معرفة تامة بقضاياه المهمة مما يؤدي تطوير المجتمع وتقدمه، وحسب الاسلوب والنمط الذي تستخدمه تلك المؤسسات ، وتذهب الادبيات السياسية الى أخذ مفهوم المجتمع المدني حيزاً مهماً في تلك الأدبيات، اذ ارتبطت مكانة المجتمع المدني بالفضاء العام للدولة وبالتحولات الديموقراطية فيها ، ونشأت علاقة جدلية بين تطور المجتمع المدني وتطور الحالة الديموقراطية ، فإذا تجذرت أسس الديموقراطية في الدولة قويت منظمات المجتمع المدني والعكس صحيح ايضاً [٣١] .

اولاً: المجتمع المدني في الاردن والمفهوم الديموقراطية

يؤدي المجتمع المدني دوراً حاسماً في الديموقراطية وينصب إسهامه في طريقين [٣٢]:

أ. تيسير حركة المجتمع المدني للديموقراطية ومؤسساتها .

ب. وقاية المجتمع المدى للنظام الديموقراطي والعمل على تحقيق الرفاهية والتقدم إذ تم تكريس التغيير في الدولة كاستجابة للقضايا الاجتماعية المهمة وحسب أولوياتها، وأصبح المجتمع المدني في العقود الأخيرة عاملاً مؤثراً في الديموقراطية، وتعد الاخيرة هي القاسم المشترك الذي يؤكد حتمية قيام منظمات المجتمع المدني ليضفي على الدولة صفة الديموقراطية .

وبالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية اعتمدت منذ نشأتها على الديموقراطية كنهج ونمط حياة يتجذر باستمرار تحقيقاً لمبدأ اشراك المواطنين بعملية صنع القرار السياسي، وتحث الخطى على تطوير آليات المشاركة السياسية وتحديثها، واكد متخصصون في مجال المجتمع المدني الاردني ((ان النهج الديمقراطي يأتي تأكيداً على قيمة عالمية تستند إلى ارادة الناس ويتم التعبير عنها بحرية لتحديد أنظمتهم السياسة والاجتماعية والاقتصادية الثقافية ومشاركتهم الكاملة في جميع جوانب الحياة والاسهام في صنع السياسات العامة على المستويين المحلى والوطني [٣٣] .

واكد بهذا الصدد رئيس مجلس مفوضي الهيئة المقبلة للانتخاب المهندس «موسى المعايطة»((ان النهج الديموقراطي في الاردن وجد منذ تأسيس الدولة من خلال الميثاق الأساسي في عشرينيات القرن الماضي وبدء العمل التشريعي مبكراً في الاردن وصولاً إلى الدستور في العام ١٩٥٢ والذي كان من أكثر الدساتير في العالم تقدماً ، وتلك الحقبة التي شهدت تقدم في الحياة السياسية والحزبية وتشكيل الاحزاب للحكومات في الاردن وحتى في ظل حقبة الأحكام العرفية والتي اتت بسبب الظروف الاقليمية وليست المحلية فقد حافظ الاردن على نهجه الديموقراطي)) [٣٤] .

هناك عوامل أساسية أسهمت في عملية التحول الديموقراطي في الأردن ويمكن اجمالها بالعوامل الداخلية والعوامل الخارجية بالنسبة للعوامل الداخلية تشمل ما يأتي [٣٥] .

أ. العوامل الداخلية

١ . **البناء القانوني:** تعد القوانين بمنزلة مرجعية أساسية تستند عليها مسيرة التحول الديموقراطي في أية دولة، لكونها تبين بما تتناوله من قواعد كل الحقوق المعلقة بالأفراد وواجباتهم تجاه المجتمع، فالبناء القانوني يضمن

احترام آدمية المواطن الاردني من خلال تناوله القوانين لحرية الفرد في التعبير واحترام كافة حقوقه الأساسية التي تتضمن:

- **المساواة.**
- **العدالة.**
- **تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع.**

ويتضمن البناء القانوني المكونات الآتية:

اولاً . الدستور. صدر دستور الأردن في ١ كانون الثاني في العام ١٩٥٢ ونشر في الجريدة الرسمية في٨ كانون الثاني ١٩٥٢ وقد تميز بانه أكثر ديمقراطية من الدستورين السابقين اذ بلغت عدد مواد ١٣١ موزعة على تسعة فصول، وركز الدستور على قيام حكم ديموقراطي مع دولة ديموقراطية نيابية ونظام ملكي وراثي دستوري والشعب فيه مصدر السلطة، ونص الدستور على مظهر الحق مهم من مظاهر الديموقراطية الحديثة وهو الحق في تأليف الجمعيات والاحزاب السياسية.

ثانياً . الميثاق الوطني. نص الفصل الأول من الميثاق البند الثامن على أن من الثوابت والاسس لهذا الميثاق ان الاردنيين رجالاً ونساء أمام القانون سواء، لا يميز بينهم في الحقوق والواجبات وإن إختلفوا في العرق واللغة والدين، ونص الميثاق في الفصل الاول الفقرة الاولى على ان من ضمانات النهج الديموقراطي احترام قواعد العمل الديموقراطي في السلوك العام للتنظيمات والاحزاب السياسية الاردنية بوصف ذلك ضماناً للعدل والاستقرار.

ثالثاً . الأحزاب السياسية. صدر قانون الاحزاب السياسية رقم ٣٢ للعام ١٩٩٢ في عهد حكومة الشريف، "زيد بن شاكر الثانية" ونشر في الجريدة الرسمية في ١/ايلول ١٩٩٢ واحتوى على ٢٤ مادة تعالج القضايا كافة المتعلقة بترخيص الاحزاب ونشاطها ورغم ظهور الاحزاب في العام ١٩٩٢ الا ان جاذبيتها الشعبية ضعيفة باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي [٣٦].

أما قانون الاحزاب فقد تم إحياء العمل بالمادة ١٦ من الدستور الاردني التي تضمنت على حق الأردنيين في تأليف الجمعيات والاحزاب السياسية واعطى الحق بالانتساب شرط أن يكونوا قد اتموا سن ١٨ من

عمرهم، كما تم منح الحق لكل حزب في إصدار وطبع المنشورات والمطبوعات الدورية للتعبير عن مبادئه وان مقار الاحزاب وطرح برامجها تعمل بطرق قانونية وان الحد الادنى للأعضاء المؤسسين هو ٥٠ عضواً ولا تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة مما يعني سهولة في تشكيل الاحزاب.

٢. **الارادة السياسة**. تعد الارادة السياسية في الأردن من العوامل الفاعلة والأساسية نحو التحول الديموقراطي، اذ ان الارادة الحقيقية الموجودة عند قيادة النظام السياسي هي الضامن الاساس نحو التحول الديموقراطي، وتتضح الارادة السياسية من خلال حرص القيادة على استصدار القوانين القادرة على النهج بمسيرة الديموقراطية، ويتضح ذلك في عهد الملك "عبد الله الثاني"، وتجسد مبدأ الارادة السياسية بترفيع وحدة حقوق الانسان الى دائرة يرأسها مدير عام وتم ذلك في ١٩٩٩/٧/١، وبعدها تم تأسيس المركز الوطني لحقوق الانسان بموجب القانون المؤقت رقم ٧٥ لعام ٢٠٠٢، وإنشاء وزارة تعنى بالتنمية السياسية بتعزيز المسيرة الديموقراطية وصدور الاجندة الوطنية لتسهم في انجاز الحقوق والحريات [٣٧].

٣. **المجتمع المدني في الأردن**. شهد العام ٢٠١١ مرحلة تحولات سياسية كبرى في المنطقة العربية، ولم يكن الاردن استثناء عن هذه الثورات والإصلاحات فقد شهدت المملكة الأردنية حراكا سياسيا شعبيا متواصلاً، أفضى إلى إجراء تعديلات دستورية طالت أكثر من ٤٢ مادة من الدستور الاردني، كما تم تغيير عدد من القوانين الجديدة وشملت [٣٨]:

(١) انشاء محكمة دستورية مهمتها مراقبة دستورية القوانين والتشريعات وتحل هذه المحكمة مكان محكمة عليا للبت في هذه القوانين وكان يرأسها رئيس محكمة عليا للبت في هذه القوانين وكان يرأسها رئيس مجلس الاعيان، وكانت تعد على نطاق واسع بأنها غير مستقلة بالكامل.

(٢) تعزيز الحريات المدنية بما في ذلك تجريم كل انتهاك للحقوق والحريات العامة أو لحرمة حياة الاردنيين الخاصة بحظر التعذيب بأشكاله المختلفة.

(٣) الحد من نطاق صلاحية محكمة أمن الدولة في قضايا الخيانة العظمى والتجسس والارهاب على أن يحال المواطنون عوضاً عن ذلك إلى المحاكم المدينة بمن فيهم الوزراء الذين سبق وان تمت محاكمتهم من قبل محكمة برلمانية عليا.

وقد كان لمنظمات المجتمع المدني إسهامات واضحة سبقت صعود العديد من الحركات السياسية في الاردن، من خلال العديد من البرامج والمبادرات التي دارت حول عقد المؤتمرات وورش العمل وبناء التحالفات من اجل خدمة أهداف المنظمات، كما قامت هذه المنظمات المدنية بدور فاعل في عملية الاصلاح السياسي، واهم القضايا التي ركزت عليها منظمات المجتمع المدني في الاردن هي [٣٩]:

(١) عملية الإصلاح الدستوري وتطوير النظام الديموقراطي من خلال العملية الانتخابية وقانون الانتخاب والهيئة المستقلة للانتخابات وقانون الأحزاب السياسية.

(٢) الوعي والثقافة الانتخابية.

(٣) مراقبة الانتخابات البلدية وقوانين البلديات والمجالس المحلية وانظمة الحكم فضلا عن الى مراقبة السلطة القضائية.

(٤) ثقافة المواطنة وآليات تعزيز مشاركة المواطن مع التركيز على الشباب والمرأة والمناطق المهمشة.

(٥) الشفافية والمساءلة وحكم القانون واجراءات وتدابير مكافحة الفساد.

من ضمن نقاط الاصلاح التي اكدت عليها المؤسسة الملكية الأردنية مراجعة وتطوير قانون الجمعيات بهدف تعزيز استجابة للأدوار المتجددة لمنظمات المجتمع المدني، ولاسيما في نشر القيم المدنية وثقافة حقوق الانسان والحريات وتحقيق المشاركة والمساءلة والرقابة على مؤسسات القطاعين العام والخاص، فضلاً عن تعظيم وتركيز دورها في التنمية البشرية والاجتماعية، كما ان تفعيل حركة المجتمع المدني في الاردن في هذه العمليات على المستوى الوطني يتطلب بلورة اطار تنسيقي يعمل على توحيد وتعبئة طاقات مختلف انواع التنظيمات المدنية وعلى تمثيل القطاع الأهلي وتنسيق ادواره مع بقية القطاعات الرسمية والشعبية الاخرى [٤٠].

ب. العوامل الخارجية. إن العوامل الخارجية من المتغيرات الأساسية في عملية الإصلاح في الاردن بمختلف جوانبه، إذ جاء التحول الديموقراطي في الاردن استجابة للمتغيرات التي حدثت في الساحة العربية والدولية و هذه المتغيرات جاءت مبكرا وخاصة بعد الإصلاحات في الاتحاد السوفيتي السابق عن طريق إعلان الرئيس «ميخائيل غورباتشوف» إجراءاته الاصلاحية ، وقبيل اجراءات الانتخابات

النيابية في الاردن ١٩٨٩/١١/٨ كان سقوط حائط برلين مما يعني أن أجواء التغيير كانت عالمية، وكان من اهم المؤثرات الإقليمية في المسار الديموقراطي الاردني هو الصراع العربي–الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، فالأردن امتلك أكبر واوسع الحدود مع «اسرائيل» والتي تحتل اراضي اردنية وكذلك متطلبات النظام العالمي الجديد الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية من خلال المؤسسات الدولية والسياسة والاقتصادية اذ ربطت امريكا المعونات الاقتصادية باحترام حقوق الإنسان، ونتيجة لذلك عدت المساعدات الأمريكية كمدخل للنظام السياسي الاردني [٤١] .

ثانياً . دور الدولة في دعم المجتمع المدني

تسير الاردن اليوم وفق نهج الميثاق الوطني الذي اعدته الهيئة الوطنية "لمفهوم الاردن اولاً" في ٢٠٠٢/١٢/١٨ وأكد المفهوم على الاستثمار في الانسان الاردني وتكريس لمفهوم المواطنة فضلا عن كونه دعوة لمؤسسات المجتمع المدني لإعادة ترتيب سلم الأولويات مستوحية روح المفهوم في رفد المشروع النهضوي ، واكد على المفهوم في وسائل الاعلام ومؤسسات التوجيه الوطني لتبني قضايا الوطن والاهتمام بقضايا الموطن والمواطنة في مناخ التعددية والحرية المسؤولة، وعدت الرؤية الملكية للملك "عبد الله الثاني" بدعوة المجتمع المدني إلى المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرار من أهم ركائز التنمية السياسة والاقتصادية والاجتماعية المستدامة ، موضحاً في أكثر من مناسبة ((أن الطريق نحو الديموقراطية التعددية والازدهار الاقتصادي وحرية الرأي والتعبير والفكر في المملكة الأردنية هي نهج لن يتم الرجوع عنه ، وهي دعوة تهدف الى تحقيق المزيد من المشاركة الديموقراطية والازدهار وتطوير اداء المؤسسات السياسية الوطن لتشارك في بناء تجربة جديدة تعتمد على المشاركة النوعية في جميع المجالات في المجتمع الاردني)) [٤٢] .

وقد أكد الملك عبدالله الثاني في ١٣ تشرين الاول ٢٠١٤ من خلال طرحه الورقة النقاشية الخامسة على المسار وتحديد القيم والممارسات الأساسية والتي تقع في صميم الثقافة وممارسات المواطنين إذ غدت القيم الضرورية لعملية تحول ديموقراطي ناجحة نحو الحكومات البرلمانية معروفة لدى الاردنيين وهي قيم لا بد من تجذيرها في ثقافتنا مثل الاعتدال والتسامح والتعددية والانفتاح واشراك جميع مكونات المجتمع واحترام الاخرين وصون حقوق المواطن، واكد الملك على تزايد مؤسسات المجتمع المدني لتتجاوز ٦٠٠٠ مؤسسة ويتطلع لاستمرار هذه المؤسسات في بناء قدراتها وتطورها وزيادة فاعليتها في خدمة قضايا المواطن والتأثير في رسم السياسات العامة للدولة [٤٣] .

وتقاس الديموقراطية بتمكين المواطنين على اختلاف اديانهم وأجناسهم من إدارة شؤون حياتهم العامة والاسهام في صنع القرار، وبالرغم من ان المرأة تشكل نصف المجتمع الاردني، الا انها مازالت تمثل اقلية بسبب ضالة تمثيلها سياسيا في مواقع صنع القرار لذلك كانت هناك مستويات عملت الحكومات الأردنية على تطوير عمل المجتمع المدني تمثلت بالنقاط الآتية (٤٤):

١. تعزيز علاقات المناصرة وكسب التأييد مع منظمات المجتمع المدني وخصوصاً حول قضايا المرأة واولوياتها في بناء الدولة ودورها الفاعل في ذلك.

٢. بناء تحالفات إستراتيجية مع منظمات المجتمع المدني لصالح دعم السياسات والتوجهات المشتركة بين اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة وهذه المنظمات ودعم الجهود الهادفة لتحسين أوضاع المرأة عموماً.

٣. بناء القدرات المؤسسية والفردية لمنظمات المجتمع المدني لتعزيز فعاليتها في تطبيق السياسات العامة لتنمية المرأة وتمكينها وفي طليعتها هذه الإستراتيجية بمختلف محاورها ومجالاتها

٤. وضع آليات عمل لتفعيل علاقات التعاون والشراكة مع منظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز فاعليتها وتحقيق الاستدامة من خلال اشراك هذه المنظمات في وضع البرامج التنفيذية وتقديم الدعم الفني لها.

٥. العمل على اعتماد معايير متقدمة لضمان الجودة والتميز في الأداء في المنظمات العاملة في إطار تمكين المرأة سعيا لتحقيق الشفافية والعدالة والنزاهة ورغم ما تقدم من تأكيد النظام السياسي الأردني على أهمية المجتمع المدني ودورهُ في الحياة العامة إلا أن هناك مآخذ وانتقادات توجه للنظام السياسي بصدد حريات المجتمع المدني وفاعلية عمله في الواقع، فعلى سبيل المثال صنفت الايكونومست الأردن بأنها دولة سلطوية اي لا ديمقراطية، اما تنصيف «بيت الحرية» وهو ذو مصداقية علمية ويستخدمه الباحثون صنف الاردن بأنها «دولة شبه حرة» في معايير الحقوق السياسية وغير حرة بمعايير الحريات المدنية(٤٥).

ويشير الدكتور "محمد المومني" الى وجود أسباب لمراوحة الأردن في مرحلة الديموقراطية [٤٦]:

١. ضعف قيم الديموقراطية ولا نقول إنعدامها .

٢. عدم قيام التيار السياسي الأكبر، والأكثر تنظيماً ومنهجياً بدوره الديموقراطي المطلوب من خطابه قولاً وفعلاً .

٣. سيادة الثقافة الشعبوية الخطيرة على الديموقراطية والمجتمع مما يجعل من التحول الديموقراطي بالفعل يعني القفز للمجهول، وهذا ما يفسر حالة الاردن الديموقراطية التي لم ترتق لمستوى الطموح كذلك صرح رئيس وزراء الاردن السابق الدكتور "عبد الرؤوف الروابدة" ((ان الديموقراطية التي نبحث عنها لن تتجذر دون روافع وحواضن حزبية تمثل الاغلبية)) كذلك أشار أن الاحزاب العقائدية والايدولوجية وان كان لها دور على الساحة الوطنية والقومية الا أن المطلوب أحزاب سياسية تنطلق من برامجية تحاكي الواقع ومشاكل وهموم الجماهير لا أن يكون هدفها الانفراد والتفرد بالسلطة واحتكارها على قاعدة أنا الكل" [٤٧] .

وفي جانب آخر تم إصدار قانون الجرائم الالكترونية في يوليو ٢٠٢٣ والذي أقره مجلس النواب الاردني، وهذا القانون واجه معارضه كبيرة من المجتمع المدني والقوى السياسية وعده سياسيون ومعارضون أنه يشكل معضلة كبيرة على [٤٨]:

١. الحريات العامة .

٢. العلاقة من المجتمع والسلطة الحاكمة .

٣. الاسواق الرقمية والاعلانات .

٤. علاقة الاردن بنظام دولة مع الشركات والمنصات المعنية بالتواصل الاجتماعي .

٥. عدم واقعيته ولا منطقية بنوده ومواده والعقوبات التي أقرها في تقرير "هيومن رايتس ووتش لعام ٢٠٢٢ أكد ((ان الحيز المدني في الأردن تقلص خلال السنوات الأربعة الماضية ، من خلال اضطهاد السلطات الاردنية المواطنين الذين ينظمون انفسهم ويمارسون المعارضة السياسية سلمياً و تعمل على مضايقتهم)) وأكد

التقرير ((أن السلطات في الاردن تستخدم قوانين غامضة ومنتهكة تجرم التعبير وتكوين الجمعيات والتجميع وتحتجز الصحفيين والنشطاء السياسيين واعضاء الأحزاب السياسية والنقابات العمالية المستقلة)) وأكدت «لمى فقيه، مديرة الشرق الأوسط في هيومن رايس ووتش ((هناك ضرورة ملحة لمعالجة التدهور الحقوقي الذي تشهده الاردن إذ لا يمكن أن يكون الحفاظ على الاستقرار مبررا لانتهاك حقوق الناس واغلاق الحيز الذي يحتاج اليه كل مجتمع))[٤٩].

في ضوء الطرح السابق نجد أن الاردن اتخذت من الديموقراطية نهجٍ أساس في عمل نظامها السياسي وفي مجال الحريات والمجتمع المدني ولكن النظام السياسي مازال يفرض قيودا مشددة على عمل منظمات المجتمع المدني وتضمن ذلك في دستورها لعام ١٩٥٢ وكذلك كان للمؤسسة الملكية دور فاعل في تطوير قانون الجمعيات مع نشر القيم المدنية وثقافة القطاع العام الخاص والعام وهذا شيء لا يمكن نكرانه، ولكن في ذات الوقت هناك قضايا حساسة تتعلق بالأمن القومي الاردني تجعل من الصعوبة إطلاق حريات كاملة لعمل التنظيمات المدنية والاهلية.

الخاتمـــة

تعد منظمات المجتمع المدني في الأردن من المؤسسات الفاعلة من خلال تمتعها بالاستقلالية المادية والملاكات البشرية، ولكن ومن خلال دراستنا للمجتمع المدني في الأردن نرى وجود محددات على عمل تلك المنظمات بالرغم من كونها منظمات تعمل كوسيط بين الحكم والشعب بل هي شريك فاعل مع الدولة من أجل ترسيخ الديموقراطية والقيم العليا في المجتمع الأردني.

لقد مر المجتمع المدني في الأردن بمراحل قبل نكبة العام ١٩٤٨ ومرحلة ما بعد النكبة ويمكن ان نؤشر النقاط الآتية حول عمل وفاعلية المجتمع المدني ودورهُ في الحياة الديموقراطية الأردنية:

١. في المرحلة ما بين الاعوام ١٩٢١ – ١٩٤٨ نرى أن الدولة الأردنية قد ظهرت للوجود وتم السماح بإنشاء التنظيمات المدنية والاحزاب.

٢. تم السماح بحرية التعبير والنشر والاجتماع.

٣. نشأت النوادي الثقافية والرياضية.

٤. ظهور الاحزاب السياسية.

٥. اما في مرحلة ما بعد العام ١٩٤٨ وهجرة الفلسطينيين الى الاردن وضم الضفة الغربية للأردن، نرى ازدياد عدد سكان الأردن مع ظهور تركيبة جديدة للنسيج الاجتماعي.

٦. إقرار الدستور الاردني لعام ١٩٥٢.

٧. زيادة واضحة بعدد الجمعيات الخيرية مع بروز جمعيات واندية مسيحية مع ظهور النقابات المهنية كما رأينا سابقاً مثل نقابة الأطباء ونقابة المحامين ونقابة المهندسين وغيرهم.

٨. مع تطور الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية عالمياً وخاصة في عقد التسعينيات من القرن الماضي فرضت مبادئ عالمية جديد منها الدعوة للحريات العامة بشكل اوسع واحترام حقوق الانسان والديموقراطية وظهور تشكيلات تمثل المجتمع المدني.

٩. خلق شراكة بين الحكومة والمجتمع المدي ووضع آليات ومحددات حكومية لحصول المنظمات المدنية على التمويل الأجنبي والداخلي وتعزيز الثقة قدر الامكان بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني.

١٠. رغم دعوة الملك عبد الله الثاني الى تفعيل مؤسسات المجتمع المدني في الاردن ضمن السياق الديموقراطي الا ان هناك محددات على عملها لأسباب امنية داخلية والتحديات الاقليمية التي تحيط بالمملكة وحفاظاً على الامن القومي الاردني.

١١. تبقى فاعلية عمل التنظيمات المدنية ودورها في المجتمع خاضع لضوابط الحكومة ووفق محددات مرسومة لا يمكن الخروج عنها.

المصادر والهوامش

١. فريق من الباحثين، المجتمع المدني المعاصر في الاردن: الخصائص، التحديات، والمهام، تحرير هاني الحوراني، مركز الاردن الجديد للدراسات، دليل مؤشرات المجتمع المدني في الاردن دار سندباد للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص٣٦.

٢. حسام شحادة، المجتمع المدني، ط١، بيت المواطن للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٥، ص١٤.

٣. المصدر نفسه، ١٤–١٥.

٤. لقرع بن علي، المجتمع المدني والتحول السياسي في الاردن والكويت، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة السانيا، وهران، الجزائر، ٢٠١٠، ص٧٢–٧٣.

٥. المصدر نفسه، ٧٣–٧٤.

٦. سماعيلي عبد الرحيم دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي دراسة حالة الاردن (٢٠٠٠– ٢٠١٠) رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص٣٢–٣٣.

٧. المصدر نفسه، ص ٣٤–٣٥.

٨. المصدر نفسه، ص ٣٥– ٣٧.

٩. عبد الله راشد سعيد النيادي، أثر المتغيرات الدولية والإقليمية على تطوير حقوق الانسان والمجتمع المدني في إطار جامعة الدول العربية (١٩٩٠– ٢٠٠٧)، كلية العلوم السياسية، للدراسات العليا، قسم العلوم السياسية رسالة ماجستير، عمان، ٢٠٠٨، ص١٥٨.

١٠. المصدر نفسه، ص١٦٠.

١١. المصدر نفسه، ص١٦١–١٦٢.

١٢. الاردن احداث في ٢٠٠٩.

hrw.org./ar/world/world/report2010

١٣. محمود شريف بسيوني، الدساتير العربية ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية، المعهد الدولي لحقوق الانسان، كلية الحقوق بجامعة دي بول، نيويورك، ٢٠٠٥، ص١٣.

١٤. المصدر نفسه، ص١٤-١٥.

١٥. على الدباس، دور مؤسسات المجتمع المدني الجمعيات والنقابات في تعزيز حق الافراد بالمشاركة العامة في المملكة الأردنية الهاشمية، كلية الحقوق، جامعة البترا، نيسان، ٢٠١٨، ص٢٣.

١٦. جمال الخطيب، منظمات المجتمع المدني والنقابات النشأة والتطور، مركز البديل للدراسات والابحاث، عمان، يناير، ٢٠١٩، ص٢.

١٧. هاني عبد الكريم أخوارشيده ورامي مروان العيسى، اتجاهات اعضاء المجتمع المدني نحو فاعلية دورها في عملية الاصلاح السياسي في الاردن، مجلة دراسات للعلوم الانسانية والاجتماعية، الاردن، المجلد ٤٥، العدد ١، ٢٠١٨، ص١١٢-١١٣.

١٨. المصدر نفسه، ص١١٣.

١٩. عايدة مسلم حماد، دور منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الاردن ١٩٨٩.٢٠٠٩ قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، عمان، ٢٠١١، ص٨٤.

٢٠. اعداد مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية عمان منظمات المجتمع المدني في الاردن بين تقليص مساحة الحرية وتحدي الإطار القانوني، عمان، تشرين الاول ٢٠٢٠ ص ٧.

٢١. المصدر نفسه، ص٨.

٢٢. لقرع بن علي، مصدر سبق ذكره ص٧٦-٧٧.

٢٣. المصدر نفسه، ص٧٨–٧٩.

٢٤. المصدر نفسه، ص٧٩–٨٠.

٢٥. كمال المشرقي، دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية حقوق الانسان في الاردن، المركز الوطني لحقوق الانسان، معهد غرب آسيا وشمال افريقيا، عمان، آذار ٢٠١٨، ص٢.

٢٦. المصدر نفسه، ص١٠.

٢٧. المصدر نفسه، ص١١.

٢٨. نمر يوسف الحجازين، تمويل مؤسسات المجتمع المدني في الاردن، مجلة الفكر القانوني والسياسي، الجزائر، المجلد ٧، العدد ١، ٢٠٢٣ ص١٧١٧–١٧١٨.

٢٩. المصدر نفسه، ص١٧١٨–١٧١٩.

٣٠. الاردن، مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني في الاردن لعام ٢٠١٨.

https://haqqi.s3.eu-north-1.amazonaws.

٣١. حليلو نبيل ومحمد معمري، دور المجتمع المدني في ترسيخ قيم الديموقراطية، مجلة سوسيولوجيا، جامعه زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد ١، العدد ٣، ٢٠١٧، ص ١٧٧.

٣٢. المصدر نفسه، ص١٧٨.

٣٣. أيمان المومني، النهج الديمقراطي للدولة الأردنية قائم على التطوير والتحديث، وكالة الانباء الأردنية– بترا بتأريخ ١٧اب ٢٠٢٣.

٣٤. المصدر نفسه.

٣٥. سماعيلي عبد الرحيم، مصدر سبق ذكره، ص٤٤–٤٥.

٣٦. المصدر نفسه، ص٤٦.

٣٧. المصدر نفسه، ص٤٦-٤٨.

٣٨. موسى شتيوي، دور مؤسسات المجتمع المدني في الاصلاح السياسي في الاردن، مؤسسة المستقبل، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، ٢٠١٢، ص ١١-١٢.

٣٩. المصدر نفسه، ص١٥.

٤٠. هاني الحوراني، مستقبل الاصلاح في الاردن، في مجموعة مؤلفين في كتاب مستقبل التغيير في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، ٢٠١٦، ص٨٠١.

٤١. سماعيلي عبد الرحيم، مصدر سبق ذكره، ص٤٩-٥٠.

٤٢. مالك عبد الرزاق اللوزي، دور مجلس الأمة في الاصلاح السياسي في ظل التحول الديمقراطي في المملكة الأردنية الهاشمية (١٩٨١- ٢٠١١)، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط، عمان، ٢٠١٢، ص٩٦، ٩١.

٤٣. الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، تعميق التحول الديمقراطي الاهداف والمنجزات والاعراف السياسية، الموقع الرسمي للملك عبد الله الثاني تشرين الاول ٢٠١٤.

٤٤. التمكين السياسي للمرأة والمشاركة في الحياة العامة، وثائق الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية للأعوام (٢٠١٢-٢٠١٥) اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، عمان، ٢٠١٦ ص٦٤-٦٥.

٤٥. محمد المومني، تصنيف الاردن الديمقراطي:

https://www.ammonnews.net/article/2021

٤٦. المصدر نفسه.

٤٧. الروابدة لا ديمقراطي في الاردن دون احزاب سياسية:

https://www.alalam.ir/news

٤٨. محمد ابو رمان، الارض نحو الديموقراطية أم السلطوية؟

www.alaraby-co-uk-2023

٤٩. الاردن الحكومة تسحق الحيز المدني:

https://www.hrw.org/ar/new/2022